الأمم المتحدة

A/C.4/66/8

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون
لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
البند ٥٠ من جدول الأعمال
آثار الإشعاع الذري

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

في نهاية الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأمان والأمن النوويين، المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عممت موجزا للمناقشة يعبر عن فهمي، بوصفي منظما ورئيسا للاجتماع الرفيع المستوى، للآراء المعرب عنها. وأشرت أيضا إلى أني سأعرض موجز الرئيس على رئيس الجمعية العامة.

ويسعدني أن أحيل إليكم موجز الرئيس المتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى (انظر المرفق). وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء الجمعية العامة إليه. ويمكن أن توفر هذه الوثيقة أساسا للنظر في هذه المسألة في اللجنة الرابعة وفي الجلسات العامة، حسب الاقتضاء. وأنا ممتن لكم لدعمكم المستمر في ما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

(توقيع) **بان** كي - مون
الأمين العام

181011 181011 11-54246 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بـ "الأمان والأمن النوويين" نيويورك، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

موجز الرئيس

عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من الساعة ٠٠/٨ إلى الساعة ٠٠/١٣. وتناول الكلمة فيه ما مجموعه ٦٩ مندوبا، منهم ٨ رؤساء دول أو حكومات، و ٣٠ وزيرا، وممثلون لمنظمات حكومية دولية، ومنظمات دولية، ووكالات متخصصة ومنظمات ذات صلة، منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وافتتح الأمين العام الاجتماع ودعا رئيس الجمعية العامة، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورؤساء حكومات أوكرانيا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وفرنسا، وكازاخستان، واليابان إلى إلقاء كلمة في الاجتماع. وفي نهاية الاجتماع، عمم الأمين العام، بوصفه منظما ورئيسا للاجتماع الرفيع المستوى، هذا الموجز للمناقشة الذي يعبر عن فهمه للآراء المعرب عنها.

١ - ركز الاجتماع الرفيع المستوى على تعزيز الأمان والأمن النوويين، وبخاصة في ضوء الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية، وذلك لحشد الدعم وبناء الزخم السياسيين على أعلى مستوى في ما يتعلق بجهود المجتمع الدولي الجارية والمقررة. وفي هذا الصدد، جرى الترحيب بمبادرة الأمين العام بالدعوة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى وبالمؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بالأمان النووي ونتائجه. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للدراسة المنفذة على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة عن آثار الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية، وأعربوا عن امتنانهم للمساهمات التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التي شاركت في إنجاز الدراسة.

٢ - وتناولت جلسات التحاور التفاعلية الرفيعة المستوى الموازية موضوع ''تعزيز الأمان النووي والتأهب لمخاطر الكوارث النووية''. واشترك في رئاسة الجلسات على المستوى الوزاري البرازيل، وجمهورية كوريا، وفرنسا، واليابان. وخلال الجزء الرفيع المستوى من الجلسات التفاعلية، ألقى رئيسا دولة أو حكومة ليتوانيا وهنغاريا كلمة في الاجتماع. وشارك وزراء ونواب وزراء عن الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية كمناقشين في الجلسات التفاعلية.

آثار الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية

٣ - أعرب المشاركون عن تضامنهم مع شعب اليابان وحكومتها بعد الزلزال والتسونامي اللذين وقعا في ١١ آذار/مارس واللذين نتج عنهما حادث محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية. ولوحظ أن حادث فوكوشيما أثار شواغل تتعلق بكفاية معايير واتفاقيات الأمان الدولية والنظام العالمي للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، وفعالية الهيئات التنظيمية الوطنية. وتُبرِز هذه الشواغل الحاجة إلى زيادة تحسين نظام الأمان النووي ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤ - وأكد المشاركون حق الدول في اختيار مزيج الطاقات الخاص بها. واعتُرِف بأن بعض الدول تعتبر الطاقة النووية خيارا مجديا لتلبية حاجاتها من الطاقة، بينما قررت دول أخرى عدم استعمال هذه الطاقة أو إلغائها تدريجيا أو إعادة النظر في تطويرها. وشدد بعض المشاركين على أهمية الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة كسياستين بديلتين في مجال الطاقة.

٥ - ولاحظ بعض المشاركين أن ثقة الجمهور بالطاقة النووية تأثرت بسبب حادث فوكوشيما. وعلى وجه الخصوص، لاحظ المشاركون شواغل الجمهور المتعلقة بأثر الإشعاع على الصحة البشرية. وسعيا لضمان هذه الثقة، اعترف المشاركون بالحاجة إلى الاستجابة لتوقعات الجمهور الكبيرة بأن تبذل أقصى الجهود لتحسين الأمان النووي وضمان الشفافية والانفتاح الكاملين في جميع أوجه الطاقة النووية وأثر الإشعاع على الصحة البشرية.

٦ - واعترف المشاركون بأن الحوادث النووية الكبرى يمكن أن تسفر عن نتائج تتجاوز الحدود الوطنية، منها الآثار الإشعاعية على البشر، والزراعة، والبيئة، وكذلك الآثار على الاقتصاد والتنمية، وأن هذه النتائج تستدعي اتباع نهج دولي.

تعزيز الأمان النووي

تشجيع أعلى مستويات الأمان النووي

٧ - أكد المشاركون أن المسؤولية عن ضمان تطبيق أعلى معايير الأمان النووي وعن الاستجابة الشفافة الملائمة في الوقت المناسب للطوارئ النووية، بما في ذلك التصدي لأوجه الضعف التي تكشفها الحوادث، تقع على عاتق كل دولة وكل منظمة نشطة في هذا المجال. وأكد المشاركون كذلك أن الأمان عنصر أساسي في ما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأبرز المشاركون التزام الدول كافة بتطبيق أعلى معايير الأمان في جميع منشآت الطاقة النووية القائمة والمقررة. وأكد المشاركون أهمية وضع أطر تنظيمية مستقلة لضمان الأمان النووي.

٨ - ولاحظ المشاركون مع التقدير دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعقد المؤتمر الوزاري المتعلق بالأمان النووي ورحبوا بما أسفر عنه من نتائج: الإعلان الوزاري وخطة عمل الوكالة التي اعتمدها مجلس محافظي الوكالة وأقرها المؤتمر العام. وأعرب المشاركون عن أملهم في أن تساهم خطة العمل في تعزيز الأمان النووي الدولي وعن تطلعهم إلى تنفيذها تنفيذا كاملا. وأكد المشاركون على الدور القانوني الأساسي الذي تؤديه الوكالة في وضع معايير الأمان النووي، ورحبوا باعتزام الوكالة استعراض معايير الأمان المناسبة التي وضعتها الوكالة وتنقيحها، حسب الاقتضاء، كما تنص على ذلك خطة العمل. وجرى حث جميع الدول على الانضمام إلى جميع الاتفاقيات المناسبة[(١)] وتنفيذها بفعالية وعلى تطبيق جميع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية المناسبة.

٩ - ورحب المشاركون بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن لمناقشة الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما وتعزيز الأمان النووي ومواجهة حالات الطوارئ والتأهب لها، بما في ذلك نتائج الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، ومؤتمر قمة مجموعة الثماني في دوفيل، والحلقة الدراسية الوزارية المعنية بالأمان النووي والمنتدى المتصل بها المعني بحادث فوكوشيما والمنعقد في باريس.

١٠ - وفي هذا الصدد، أكدت اليابان مجددا قرارها باستضافة اجتماع متابعة رفيع المستوى بشأن الأمان النووي في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأعرب المشاركون عن تأييدهم لتنظيم الوكالة المزيد من اجتماعات الخبراء لتحليل حادث فوكوشيما والاستفادة منها.

١١ - وأحاط المشاركون علما أيضا بالخطوات التي اتخذتها الحكومات، ويشمل ذلك عمليات استعراض معاييرها للأمان النووي وملائمة الأطر التنظيمية في المجال النووي، وكذا عمليات تقييم أمان منشآتها النووية القائمة والمقررة. وجرى حث الدول التي لم تجر بعد تقييما وطنيا لتصاميم محطاتها للطاقة النووية على القيام بذلك في أسرع وقت للتأكد من عدم وجود مخاطر طبيعية شديدة خاصة بكل موقع، بما في ذلك الأثر المحتمل لحوادث متعددة، ولتنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

١٢ - وأعرب المشاركون عن دعمهم لتعزيز شفافية الاتصالات وفعاليتها بين المشغلين والهيئات التنظيمية والمنظمات الدولية المعنية وتوطيد دور الوكالة في هذا المجال. وأبرز

(١) هذه الاتفاقيات: اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي؛ واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي؛ واتفاقية الأمان النووي؛ والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

المشاركون أهمية الشفافية والانفتاح والقيام في الوقت المناسب بنشر المعلومات الواضحة التي يسهل فهمها على الجمهور، وذلك باستخدام الخبرات وتقنيات الرصد المتاحة لدى المنظمات الدولية المعنية. واعترف المشاركون بأنه يمكن معالجة شواغل الجمهور المتعلقة بآثار الإشعاع بشكل أفضل بإجراء عمليات تقييم موضوعية تقوم على أسس علمية وتحري الشفافية والإبلاغ العام بدقة وتفصيل. وشدد المشاركون على أهمية زيادة التعاون بين المنظمات الدولية المعنية.

تعزيز الإطار الدولي للأمان النووي

١٣ - أعرب المشاركون عن دعمهم لتعزيز الإطار الدولي للأمان النووي واستعراضه بما في ذلك تعزيز عملية تنفيذ الصكوك القائمة والنظر في المقترحات المقدمة لتعديل اتفاقيات محددة. ورحبوا بقرار الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي بالدعوة لعقد اجتماع طارئ في عام ٢٠١٢ بشأن حادث محطة فوكوشيما داييشي للطاقة النووية. وأكد المشاركون على الدور المحوري للوكالة في تعزيز التعاون الدولي وفي تنسيق الجهود الدولية لتوطيد الأمان النووي العالمي، وفي توفير الخبرة والمشورة في هذ المجال وتدعيم ثقافة الأمان النووي على الصعيد العالمي.

١٤ - ورحب المشاركون بجهود الوكالة من أجل وضع منهجية معيارية لعمليات تقييم المخاطر المذكورة أعلاه، وأشاروا إلى فائدة استعراض أقران دولي محايد لعمليات التقييم تلك. وعبر المشاركون عن دعمهم لتعزيز عمليات استعراض الأقران الجارية التي تنجزها الوكالة في ما يتعلق بالفعالية التنظيمية في المجال النووي، والأمان التشغيلي، وأمان التصميم، والتأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها. وعبر بعض المشاركين عن رغبتهم في أن تتخذ عمليات استعراض الأقران طابعا أكثر إلزامية.

١٥ - وأبرز بعض المشاركين ضرورة إقامة نظام عالمي للمسؤولية النووية يعالج شواغل جميع الدول التي قد تتضرر من حادث نووي، وذلك لتقديم التعويض المناسب عن الأضرار النووية.

الأمان والأمن النوويين

١٦ - أقر المشاركون بأن لحادث فوكوشيما آثارا أيضا على الأمن النووي. واعترف العديد من المشاركين بالترابط المتزايد بين الأمان والأمن النوويين وأقروا بأهمية وضع نهج منسق للأمان والأمن النوويين يتبع في إطار الوكالة، وحسب ما جاء في معايير الأمان والتوجيه المتعلق بالأمن. وقد شدد بعض المشاركين على أنه قد تكون للأمن النووي والأمان النووي أسباب مختلفة قد تتطلب استجابة مختلفة. وجرى أيضا إبراز أنه لا يمكن التعاون

مع الأمان النووي بمعزل عن الأمن النووي، وعدم الانتشار ونزع السلاح وأن نزع السلاح النووي يعزز الأمان والأمن النوويين.

١٧ - وأقر المشاركون بوجود عدة خصائص مشتركة في الحوادث الناجمة عن شراء مواد نووية أو استخدامها أو نقلها أو تخزينها بدون إذن، أو عن الهجمات على منشآت نووية، وبأنه قد يكون لكلا النوعين من الحوادث نتائج مماثلة في ما يتعلق بالإصدارات المشعة. وأعرب المشاركون عن اهتمام كبير بمعالجة مسألة الصلة بين الأمان والأمن النوويين، واعتبار الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما في ما يتعلق بأوجه الضعف المحتملة في محطات الطاقة النووية.

١٨ - وفي هذا الصدد، سجل المشاركون انضمامهم مؤخرا للاتفاقيات الدولية التي تعالج مسألة الأمان والأمن النوويين.

١٩ - ولاحظ بعض المشاركين أنه جرت معالجة المسائل المتعلقة بالأمن النووي في عدد من المحافل، منها مؤتمر قمة الأمن النووي، والشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وجرى إبراز الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع التعاون الدولي من أجل تعزيز الأمن النووي، وكذلك أهمية ضمان أن تتوفر للوكالة الموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور.

٢٠ - وفي هذا السياق، أعرب بعض المشاركين عن أملهم في أن يعزز مؤتمر قمة الأمن النووي الذي سيعقد في سيول في آذار/مارس ٢٠١٢ الجهود العالمية لتعزيز الأمن النووي. وعلاوة على ذلك، عبر المشاركون عن دعمهم للجهود التي تبذلها جمهورية كوريا لمعالجة مسألة الترابط الوثيق بين الأمن النووي والأمان النووي في مؤتمر قمة الأمن النووي المزمع عقده في سيول.

تعزيز التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها

٢١ - جرى حث جميع الدول على إجراء استعراض وطني لتدابيرهم وقدراتهم في مجال التأهب لحالات الطوارئ، ومواجهتها على أن تقدم أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم والمساعدة حسب الطلب. وأبرز عدد من المشاركين أهمية التنفيذ العالمي للمعايير المناسبة للوكالة والاستجابة على المستوى الوطني، بوصف ذلك عاملا أساسيا لتعزيز التأهب والاستجابة. وفي هذا الصدد، يتعين على الوكالة استعراض وتنقيح معايير الأمان التي وضعتها، حسب الاقتضاء، وأن تقوم باستمرار المعايير، والأدوات الإرشادية والعملية المعتمدة في مجال التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها. وشدد المشاركون على ضرورة أن تشمل برامج بناء القدرات التعليم والتدريب والتمرين على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وأن

تشمل تلك البرامج جميع المجالات المرتبطة بالأمان النووي، بما فيها التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها واقترحت مبادرة لإنشاء قوة للاستجابة الدولية تابعة للوكالة، علاوة على مركز للتدريب على مواجهة الحوادث النووية.

٢٢ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى استعراض وتعزيز الإطار الدولي للتأهب لحالات الطوارئ، ومواجهتها وتعزيز آليات المساعدة لضمان توفير المساعدة اللازمة فورا واعتبار تعزيز شبكة المساعدة والاستجابة التابعة للوكالة والاستفادة الكاملة منها، ويشمل ذلك توسيع نطاق قدراتها على الاستجابة السريعة.

٢٣ - وجرى إبراز ضرورة توفر قدرات وتدابير التأهب والاستجابة الفعالة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي للحد من آثار الحوادث والطوارئ النووية والمشعة. وفي هذا الصدد، أبرز المشاركون أهمية التخطيط المتكامل للتأهب والاستجابة وضرورة تحسين تلك القدرات.

٢٤ - وشدد بعض المشاركين على ضرورة تعزيز الصلة داخل الآليات القائمة بين النظام الدولي للاستجابة للحوادث النووية والمشعة وحالات الطوارئ، والنظام الدولي لتنسيق الشؤون الإنسانية والتخطيط والتأهب للطوارئ.

٢٥ - وأبرز بعض المشاركين، ومنهم وكالات متخصصة ومنظمات دولية، الحاجة إلى تعزيز المعلومات المتعلقة بمراقبة الإشعاع البيئي في الحوادث النووية والمشعة.

٢٦ - وأعرب المشاركون عن دعمهم لعدد من التدابير الإضافية، منها تشجيع التأهب للطوارئ على جميع المستويات؛ وضمان اتساق أكبر بين الجهود الوطنية والدولية لمواجهة حالات الطوارئ بطرق منها تطوير التدريب على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتعزيز القدرات الإقليمية؛ وتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطرق منها تحليل حالات الطوارئ واستقراء السيناريوهات المحتملة على أساس الأدلة، والمعرفة العلمية وقدرات الدول، والاضطلاع في حالة طارئة نووية وبالموافقة المسبقة للدولة المعنية ببعثات تقصي الحقائق في الوقت المناسب وإتاحة النتائج للجمهور.

٢٧ - ويقترح الأمين العام، وهو يأخذ في الاعتبار النقاط التي أثيرت خلال الاجتماع الرفيع المستوى، الإجراءات التالية:

(أ) سيوجه الأمين العام هذا الموجز إلى الجمعية العامة للنظر في اللجنة الرابعة في الجلسات العامة، حسب الاقتضاء، وكذلك إلى مؤتمر قمة الأمن النووي الذي سيعقد

في سيول في عام ٢٠١٢ واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥؛

(ب) لتسهيل تقديم لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لمستويات مخاطر التعرض للإشعاع الناتجة عن حادث فوكوشيما تقييما كاملا، يتعين على الجمعية العامة ضمان أن يتوفر للجنة جميع القدرات والموارد اللازمة لإنجاز عملها على أكمل وجه؛

(ج) بالنظر إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ أقرت بالحاجة إلى استمرار الجهود الدولية لمعالجة مسائل الأمان والأمن المرتبطة بالطاقة الذرية، فإنه يتعين أن تخصص اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وقتا محددا لمناقشة الأمان والأمن النوويين؛

(د) بالنظر إلى جهود الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشجيع مشاركة أكبر في الصكوك الدولية المتعلقة بالأمان النووي والأمن النووي، يحث الأمين العام الدول كافة على أن تصبح أطرافا في الصكوك الدولية المعنية وأن تنفذها بالفعل. وعلى وجه الخصوص، يؤكد الأمين العام مجددا دعوته الدول التي ليست بعد أطرافا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي أن تنضم لهذه الاتفاقية الهامة. ويدعو الأمين العام أيضا الدول الأطراف في الاتفاقية إلى النظر في سبل تشجيع تصديقها وتنفيذها في عام ٢٠١٢، بمناسبة الذكرى الخامسة لدخولها حيز التنفيذ. ويمكن مواصلة مناقشة هذه المسألة في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي سيعقد في سيول في ٢٠١٢؛

(هـ) في ضوء تقاطع المسائل المتعلقة بالطاقة النووية، وتغير المناخ والتنمية المستدامة، يوصي الأمين العام بأن تبحث العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ إمكانية معالجة هذه المسائل في وثيقتها الختامية، حسب الاقتضاء. ويتعين أن تبحث العملية أيضا سبل الاهتمام بهذه المسائل في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر؛

(و) بالنظر إلى الحاجة إلى إقامة صلة أوثق بين نظام الاستجابة النووية ونظام لتنسيق العمل الإنساني في حالة الحوادث النووية، سيطلب الأمين العام إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ورئيس اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دراسة سبل تعزيز قدرات منظمات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في هذا المجال. وسيُعلن عن نتائج هذه الدراسة في المحافل المناسبة؛

(ز) وإذ يشير الأمين العام إلى عمل فريق الأمان والأمن النوويين التابع لمجموعة البلدان الثمانية، بما في ذلك المبادرة الدولية المعنية للهياكل الأساسية للطاقة النووية على ثلاثة عناصر هي الضمانات والأمان والأمن التي بدأت في مؤتمر قمة دول مجموعة البلدان الثمانية

الذي عقد في هوكايدو توياكو في عام ٢٠٠٨، وذلك للتوعية بالعناصر الثلاثة في سياق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في دوفيل والحلقة الدراسية الوزارية المعنية بالأمان النووي، فإنه يشجع مجموعة الثمانية على زيادة تطوير هذه المبادرة مع مراعاة المسائل التي أثارها حادث فوكوشيما.